المقتطف

الجزء الخامس من السنة الثانية عشرة

اشباط (فبراير) ١٨٨٨ = ١٩ جمادى الاولى سنة ١٣٠٥

تقدُّم الصناعة وكساد البضاعة

تقرير صناعي تجاري

لمَّا اشتدَّ الضيق المالي في اوربا واميركا منذ سنتين عيَّنت الحكومة الانكليزية لجنة لتبحث عن سببهِ فكان من رأي هذه اللجنة في تقريرها الاخير ان وفور المصنوعات هو السبب الاول لهذا الضيق . فان المصنوعات زادت عن احتياج الناس زيادة فاحشة فكسدت سوقها وسوق التجارة عمومًا . والسبب في زيادتها تقدُّم الصناعة كما سيجيء . فتقدُّم الصناعة هو السبب لكساد البضاعة وهو من جملة الاسباب التي نتج عنها الضيق الحاضر

اما تقدم الصناعة فيُعنَى بهِ اعتماد الناس في صنائعهم على قوَّة البخار بدل قوَّة البشر والحيوانات واستخدامهم الآلات والمستنبطات الحديثة التي تكثر بها المصنوعات وتقلُّ نفقاتها وبعبارة أُخرى هو اعتمادهم على المعامل الكبيرة (الفبريقات) مثل معامل النساجة والدباغة والسكافة والوراقة وعمل الآلات والادوات وما اشبه . وهذه المعامل لا تكثر مصنوعاتها ولا يرخص ثمنها ما لم تكن وسيعة جدًّا وما لم يكن فيها من الآلات والادوات ما يقتضي نفقات طائلة سواء عُمِل بهِ ام لم يُعمَل حتى يضطرَّ صاحبها ان يعمل بها دائمًا ولو بربح يسير لئلاَّ يخسر رأس مالهِ في نفقاتها

والناس مجبولون على محبة الكسب فاذا رأى زيد انهُ يربح عشرة دنانير من مقدار معلوم من البضاعة التي يصنعها يحسب انهُ يربح عشرين دينارًا او حواليها اذا تضاعفت مصنوعاتهُ فيوسع معملهُ ويزيد مصنوعاتهِ غير ناظر الى مقدار الطلب على هذه البضاعة وهو المعبَّر عنهُ في

اصطلاح التجار "بالمقطوعيَّة" ولاسيَّما لان هذه المقطوعية لا يمكن تقديرها تمامًا ولذلك زادت المصنوعات اكثر مما زاد البشر واكثر ما زاد طالبهم لها

والنتيجة الاولى من زيادة المصنوعات رخصها لانهُ اذا زادت بضاعة عمَّا يُطلب منها ولو بعض الشيء رخص ثمن البضاعة كلها اذ ان اصحاب البضاعة الزائدة يرخصون ثمنها ليتخلصوا منها اذا لم يمكنهم خزنها فيضطرُّ بقية اصحاب المعامل ان يجاروهم في ترخيص الثمن بل ان يرخصوا اكثر منهم ليسبقوهم في البيع فتهبط الاثمان كثيرًا وتزول الارباح

قال جون برَيت الخطيب الانكليزي الشهير في احدى خطبهِ ان معملاً كبيرًا من معامل الادوية ربح من صنف واحد منها سنة ١٨٧٤ ثمانين الف ليرة انكليزية . فلمَّا اطَّلع صاحب المعمل على دفاترهِ في آخر السنة ورأى هذا الربح الفاحش قال للذين امامهُ انني آسف كثيرًا لان ربحنا زاد الى هذا الحد وهذا الربح الوافر لا بدَّ من ان تعقبهُ خسارة فادحة في السنين التالية . فكان كما قال ومن ثمَّ الى الآن لم يربح هذا المعمل شيئًا من ذلك الصنف من الادوية لان كثيرين عملوا بما نالهُ من الربح فاقبلوا على استخراج هذا الدواء فزاد المستخرج منهُ على المقطوعية فرخص ثمنهُ كلهُ . وقد اخبرنا احد تجار بيروت شيئًا مثل ذلك قال انهُ كان يتَّجر هو واخوهُ بالصوف وكان ربحهما منهُ نحو الف وثمانمئة ليرة في السنة . ففي احدى السنين ارتفعت اسعار الصوف كثيرًا فربحا اكثر من اربعة آلاف ليرة انكليزية . ولما صفَّيا دفاترهما في آخر السنة ورأيا هذا الربح الوافر قال احدهما يجب ان نتوقَّع الخسارة في السنة التالية فكان كما قال وخسرا في السنة التالية خمسة آلاف ليرة او حواليها . وسبب ذلك انهُ لما ارتفعت اسعار الصوف في اوربا بذل التجار جهدهم على جلبهِ من اماكن بعيدة كاميركا واستراليا وبذل اصحاب معامل النسج جهدهم في الاعتياض عنهُ بغيرهِ فكثر واردهُ وقلَّ طلبهُ فهبط ثمنهُ وكسدت سوقهُ

وهذا شأن التجار دائمًا فانهم اذا ربحوا كثيرًا بصنف من البضائع اكثروا من استجلابهِ واضافوا ارباحهم الى رأس مالهم طمعًا بزيادة الربح فتزيد البضاعة عن "المقطوعية" وتكسد سوقها ويرخص ثمنها فيضطرُّون ان يبيعوها ولو بما قلَّ عن ثمنها ليفوا ما يُطلب منهم فيضيع ربحهم ورأس مالهم وتعمُّ الخسارة التجَّار والصنَّاع ويختلُّ ميزان التجارة والصناعة

ولكن دوام الحال من المحال لان الناس لا ينفكُّون عن ابتياع البضائع واستعمالها واتلافها . فالمعامل المقتصدة الكثيرة رأس المال تتحمَّل الخسائر وتبقى جارية في عملها الى ان

تخرب المعامل الصغيرة المناظرة لها فيعود الربح اليها وتتصرَّف في الاثمان كيف شاءت وتعود ايام الرخاء على العمَّال والتجار . فيرى كثيرون ارباح هذه المعامل يجمعون اموالهم وينشئون معامل جديدة لمناظرتها وليس لهم خبرة كافية للاقتصاد ولجعل المصنوع بقدر المطلوب فتزيد البضائع عن الحاجة ويختلُّ ميزان الصناعة والتجارة ثانيةً وتفلس المعامل القليلة التدبير ويدور الدور وهلمَّ جرًّا . ولهذا كان الضيق المالي في ادوار متعاقبة

وقد كانت ادوار الضيق محليَّة في قديم الزمان اي اذا حدثت في مدينة او مملكة لا تتَّصل الى غيرها اما الآن فصارت عمومية لارتباط البلدان بعضها ببعض بالعلاقات التجارية . فاذا افلس بيت تجاري في لندرا فقد يفلس بسببهِ بيوت كثيرة في فرنسا والنمسا وايطاليا وتركيا وبلدان أُخرى . وزِد على ذلك انهُ اذا حدث اختلال في مركز من مراكز التجارة او هبط فيهِ ثمن بضاعة انتشرت اخبار ذلك في كل المسكونة بسرعة البرق فأَخلَّت بميزان التجارة حالاً

ومن الغريب انهُ مع ضيق الحال وكساد البضائع ورخصها فالتجارة لم تتوقَّف ولم تتأخر بل زادت حركةً كما يظهر من مقابلة الصادر والوارد في كل مملكة من الممالك . مثال ذلك ان الولايات المتحدة الاميركية اصدرت سنة ١٨٧٧ نحو ٢١٦ مليون جالون من زيت الكاز واخذت ثمنها اكثر من ٤٤ مليون ريال اميركي . فزاد الصادر منها سنة ١٨٨٦ حتى بلغ ٤٠٤ ملايين جالون مع انها لم تأخذ ثمنهُ الاَّ نحو ٢٤ مليون ريال اي ان الصادر منها زاد ٨٨ مليون جالون مع ان الثمن نقص عشرين مليون ريال . وجلبت سنة ١٨٨٣ نحو المئَي مليون رطل (مصري) من السكَّر ودفعت ثمنها ٩٢ مليون ريال ولكنها جلبت سنة ١٨٨٥ اكثر من المئتين وخمس مئة مليون رطل ولم تدفع ثمنها الاَّ نحو ٦٨ مليون ريال . اي ان الوارد زاد اكثر من خمس مئة مليون رطل والثمن كلهُ نقص نحو ٣٤ مليون ريال . وكانت الغلال على اخصبها فيها سنة ١٨٧٩ و ١٨٨٠ و ١٨٨١ وعلى اسخلها سنة ١٨٨٢ و ١٨٨٣ و ١٨٨٤ ومع ذلك فالمنقول منها في السكك الحديدية زاد سنة ١٨٨٤ عمَّا كان سنة ١٨٨١ نحو ٣٣ في المئة

وهذا شأن التجارة الانكليزية اي ان البضائع الواردة الى بلاد الانكليز والصادرة منها زادت كثيرًا في السنين الاخيرة رغمًا عن رخص ثمنها . فقد كانت قيمة الصادر والوارد منها واليها سنة ١٨٧٣ نحو ٦٨٣ مليون ليرة انكليزية فهبط سنة ١٨٨٢ الى ٦٦٧ مليون ليرة ولو بقيت اسعارهُ كما كانت ١٨٧٣ لبلغت قيمتهُ ٨٦١ مليون ليرة وهذا دليل قاطع على ان التجارة زادت حركة مع هبوط الاسعار الناحش

والسبب الاظهر لعدم توقُّف التجارة ان رخص الثمن يزيد "المقاطوعية" ولو مهما كانت

البضاعة قليلة الاستعمال مثال ذلك ان ثمن الدرهم من الكينا كان في اميركا سنة ١٨٧٩ نحو ثمانية غروش فهبط سنة ١٨٨٦ حتى بلغ غرشًا ونصفًا والكينا دواء لا يُستعمل الاَّ عند الحاجة اليه فقولنا ان رخصها يزيد مقطوعيتها هو بداية قولنا ان رخص التوابيت يزيد عدد الموتى ولكن هذا هو الواقع فان الوارد من خشب الكينا الى اميركا كان سنة ١٨٨٢ اقلَّ من مليونين وستمئة رطل (مصري) فبلغ سنة ١٨٨٦ نحو اربعة ملايين رطل . وهذا دليل قاطع على ان الرخص يزيد المقطوعية حتى في المواد التي لا يستعملها الناس الاَّ عند اشد الحاجة اليها

والنتيجة الثانية من تقدم الصناعة ابطال الصنائع البيتية وخراب المعامل الصغيرة . ان كثيرين من القراء يذكرون ان الحاكة كانوا منتشرين في كثير من مدن القطر الشامي والمصري فكانت الانوال في دمشق وحمص ودير القمر والمحلَّة الكبرى تُعَدُّ بالالوف وعشرات الالوف ولكن اين هذه الانوال . اسألُ جمهور الكتَّاب يقولوا لك ان اللوم في ذلك على اهالي البلاد الذين اهملوا المنسوجات الوطنية واعتاضوا عنها بالمنسوجات الافرنجية . ولكن أيُعقَل ان ثمانية ملايين من البشر يتفقون كلهم على تعطيل صناعة واسعة من صنائع بلادهم وقطع الرزق عن الوف من ابناء جلدتهم ليعطوا اموالهم للغرباء . ذلك لا يُعقَل بل ان الذين يقولون هذا القول هم في مقدمة الذين اعتاضوا بالمنسوجات الافرنجية عن المنسوجات البلدية . وحقيقة الامر ان ما حدث امرٌ طبيعيٌّ لا بدَّ منه ولم يقتصر على بلادنا بل حدث في كل البلدان في اسيا وافريقية واميركا وفي كل مكان تبلغ اليه المنسوجات الافرنجية بسهولة بل في اوربا نفسها فأُلغيت فيها المنسوجات البيتيَّة اي التي كانت تنسج في البيوت او التي كان ينسجها الحاكة المستقلون مثل حاكة بلادنا بل أُلغيت معامل النسج الصغيرة إما لافلاس اصحابها او لانهم رأوا انهُ لا يمكنهم مباراة المعامل الكبيرة فاهملوا صناعة النسج او اشتركوا مع اصحاب المعامل الكبيرة

رأينا منذ مدة رجلاً من اغنياء الانكليز عندهُ معمل للنسج فيهِ اربعة آلاف عامل او اكثر . فرجل مثل هذا يقتسم ارباح اربعة آلاف عامل لا يُغفِل واسطة من الوسائط التي تُستَنبَط لاتقان المنسوجات وترخيص ثمنها وهو قادر على ذلك لكثرة دخله فانَّى يتأتَّى للحائك المنفرد بنفسهِ ان يجاريهُ في اتقان المنسوجات وترخيص ثمنها واصدارها الى البلدان البعيدة . ثم ان رجلاً مثل هذا يمكنهُ ان يقنع بقليل من الربح لان القليل من الكثير كثير ويمكنهُ ايضًا ان يبتاع القطن من بلاد القطن والصوف من بلاد الصوف ويفتح مناجم الفحم وينشئ معامل لاستخراج الاصباغ وبقية المواد الكيماوية التي تستعمل في قصر المنسوجات وصبغها وطبعها فيربح ما كان يربحهُ

تاجر القطن وتاجر الصوف ومستخرج الفحم ومركب الاصباغ . فأنّى يتأتى للحائك او لصاحب المعمل الصغير ان يباريه في شيء من ذلك

ويقال ان معامل تكرير السكّر لا تربح الآن من تكرير الاقة الاّ نحو بارتين فيلزم المعمل ان يكرّر عشرين اقة حتى يربح غرشًا واحدًا . ولكن معمل تكرير السكر لا يمكنه ان يعمل هذا العمل ويبيع السكر رخيصًا ويربح بتكرير الاقة بارتين ما لم يكن فيه من الآلات والادوات ما ثمنهُ الوف كثيرة من الليرات . فقد بلغنا ان معمل تكرير السكر المصري يكرّر في اليوم نحو اربعين الف اقة ومع ذلك فربحهُ قليل جدًّا بالنسبة الى رأس مالهِ ونفقاتهِ الكثيرة

وقد ذكرنا في الجزء الماضي ان الولد يقدر الآن ان يصنع ثمانية عشر الف زرّ من ازرار القمصان بواسطة الآلات الحديثة . ولكن المعمل الذي فيهِ هذه الآلات لا يمكنهُ ان يجري في اعمالهِ ما لم يكن فيهِ من التجارة الكبيرة التي تصنع منها الازرار ما ثمنهُ ستة آلاف ليرة انكليزية ويجب ان يكون فيهِ دائمًا من الازرار نحو تسعة آلاف نوع وكمية كبيرة من كل نوع . وجملة القول ان تقدُّم الصناعة ورخص البضاعة اوجبا قيام المعامل الكبيرة وخراب المعامل الصغيرة

ونظام الصناعة الجديد قد اضعف قوة العمال الى حدٍّ يفوق التصديق بتقسيم الاعمال بينهم وتخصيص كل واحد منهم بعمل واحد . فصار العامل كآلة ميكانيكية لا يعرف ان يعمل غير ما اختص بهِ من العمل حتى اذا جمع شيئًا من المال واراد ان يستقل بنفسهِ لم يستطع ذلك لانهُ لم يزاول الاّ جزءًا واحدًا من العمل . مثال ذلك ان الحذاء الواحد الذي يصنعهُ عادةً صانع واحد لا يُصنَع الآن في معامل الاحذية ما لم يمرّ على اربعة وستين عاملاً وكلٌّ منهم يعمل جزءًا منهُ . ومن نتائج هذا النظام الجديد استخدام النساء والاولاد بدل الرجال وهذا زاد رخص المصنوعات رخصًا واخلّ باسلوب الصناعة القديم

وكان الصنّاع والتجار يتصرفون في الاثمان كيف شاؤوا اما الآن فالجرائد تنشر الاثمان في كل مكان حتى ان التاجر الذي يجول بين الفلاحين في القطر المصري ليبتاع القطن منهم يجد انهم أعرف منهُ باسعار السوق في الاسكندرية بل باسعارها في بلاد الانكليز نفسها . وكانت علاقة اصحاب المعامل منحصرة على التجار امّا الآن فاضطروا ان يرسلوا عملاء من قبلهم ليعرضوا بضائعهم على الذين يستعملونها . مثال ذلك ان تجارة الورق كانت رائجة في مصر لكثرة المطابع فيها وكان التجار يربحون منها ارباحًا فاحشة حتى ان اعظم بيت في جوار الازبكية هو لتاجر من تجار الورق اما الآن فلا يمضي على صاحب المطبعة اسبوع الاّ ويأتيهِ واحد او اثنان من عملاء الورق يعرضون عليهِ ورقهم بارخص الاثمان وهو قد يستغني عنهم ويطلب الورق من

المعمل نوًّا لكي يربح ما باخذة العملاء وقس على ذلك بقية اصناف التجارة

والخلاصة ان تقدُّم الصناعة رخَّص البضائع واضرَّ بالصنَّاع والتجار واخل بميزان الصناعة والتجارة. ولا بدَّ من ان جمهور الناس قد انتفعوا من تقدُّم الصناعة ورخص المصنوعات ولكن ليس كثيرًا لان الرخص عوَّدهم على الترَف والتلف وهما من شرِّ ادواء العمران

غذاء الاجسام وعناصر الغذاء

كم نأكل وماذا نأكل

اوردنا في الجزء الاول والثاني من هذه السنة نبذتين في هذا الموضوع ذكرنا فيهما العناصر التي يتركب منها جسد الانسان وطعامهُ . وقد اردنا الآن ان نسهب الكلام في ما يلزم لاجسادنا من الغذاء لان العلم بغذاء اجسادنا كالعلم بحياتنا نفسها في الاعتبار ولان صحة الجسد وراحة العقل تتوقفان على تدبير الغذاء . والبحث في هذا الموضوع حديث ولكن العلماء قد ولعوا به اشدَّ الولع حتى انهم ليفضون السنين الطوال على تمحيص مسئلة واحدة من المسائل الكثيرة التي شرحناها او سنشرحها معتمدين على ما كتبهُ اولئك الاعلام

اذا راجع القارىء النبذتين المدرجتين في الجزء الاوَّل والثاني في هذا الموضوع علم ان اجسادنا واطعمتنا مركَّبة من عناصر واحدة [1] وان المركبات الكيماوية التي في اجسادنا يوجد ما يشبهها في اطعمتنا . وهذا هو المنتظر لان الجسد مركب من الطعام

ولا يقتصر الطعام على تجهيز الجسد بالمواد التي يتركب منها بل يجهزهُ ايضًا بما يلزم لهُ من الحرارة والقوة . فاذا علم الانسان من اية المواد يتركب لحمهُ ومن ايها يتركب دهنهُ ومن ايها انواد حرارتهُ وقوتهُ علم كيف يتصرَّف في طعامهِ حتى يجني الفائدة العظمى من الطعام الاقل . واو

(١) يتحصل مما اوردناهُ في النبذتين المشار اليهما ان الاطعمة العادية كاللحم والسمك والبيض والخبز والخضر مؤلفة من النفايات كالعظام والقشور ومن المواد التي تؤكل كلحم السمك وزلال البيض ودقيق الحنطة . وان هذه المواد التي تؤكل مؤلفة من الماء ومن المواد المغذية وهي البروتاين والادهان والكربوهيدراتات والمواد الجمادية . وان البروتاين اي مكوّن الفضل ينسم الى مواد شبيهة بالاليومن كاللحم الخالص من الدهن وزلال البيض وجبن اللبن وغلوتن الحنطة . ومواد شبيهة بالجلاتين كالغضاريف والاوتار وهلام العظام . والادهان تشمل دهن الحيوان وزبدة اللبن وزيت الحبوب . والكربوهيدراتات تشتمل على السكر والنشا والالياف الخشبية التي في الاطعمة النباتية . والمواد الجمادية تشتمل على فضلات الكلس وملح الطعام . واما الماء فليس مغذيًا بنفسهِ ولكنهُ ضروري للغذاء